دراسة: الحكومة المصرية لن تتخلي عن تصدير الغاز إلي إسرائيل

الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

قالت دراسة مصغرة أجراها معهد الشرق الأوسط بواشنطن مؤخراً إن الحكومة المصرية من غير المتوقع أن تتوقف عن تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل، وأشارت الدراسة إلي أن الحكومة المصرية قد قامت بتقديم استشكمال ضد الحكم الذي صدر يوم 18 نوفمبر الماضي، وقضي بإلغاء الاتفاق الموقع بين الحكومتين الإسرائيلية والمصرية في عام 2005، والخاص بتصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل، وذكرت الدراسة أن الحكم الذي صدر دعا إلي تجميد صادرات الغاز علي أساس أن الاتفاق لم يعرض قط علي البرلمان المصري، علاوة علي ذلك فإن المعارضة المصرية ترفض بشدة تصدير الغاز لإسرائيل في ضوء الأوضاع الحالية التي يمر بها قطاع غزة وأيضاً بسبب ما يقال عن أن بيع الغاز يتم بسعر متدن لإسرائيل مصر وإسرائيل سوف يبقي في حالة تذبذب اعتماداً علي ما يجري علي الصعيد السياسي

وقالت الدراسة إنه لم تكن هناك مفاجأة علي الإطلاق أن تواصل الحكومة المصرية إمداد إسرائيل بالغاز وأن تمتنع عن التعليق علي الحكم ما عدا أنها ذكرت أنها بصدد مراجعة أسعار تصدير الغاز إلي إسرائيل، علاوة علي ذلك ـ قالت الدراسة ـ إن الحكومة أنكرت مسئوليتها عن الاتفاق وقدمت الاستشكال ضد الحكم علي أساس أنه موقع بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة غاز شرق المتوسط وهي شركة كونسورتيوم خاص مملوك لعدد من رجال الأعمال المصريين والإسرائيلشيين
من ناحية أخري، ذكرت الدراسة أنه رغم الحكم القضائي بوقف تصدير الغاز المصري لها إلا أن إسرائيل بقيت متفائلة بأن صادرات هذا الغاز سوف تستمر في التدفق وأن مصر سوف تلتزم بالاتفاق الذي وقعته مع إسرائيل
وعبرت الدراسة عن اعتقادها بأن الحكومة المصرية مازالت تواصل البحث عن وسيلة للتعامل مع إسرائيل علي المستوي السياسي والاقتصادي، رغم أن ذلك أمر غير مستساغ للشارع المصري أو لتيارات المعارضة المتنوعة وعلي رأسها جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر الأعلي صوتاً وتأثيراً لدي الرأي العام ـ علي حسب رأي الدراسة ـ ومما يساعد علي تواصل الحكومة المصرية مع إسرائيل ـ علي حد اعتقاد الدراسة ـ قيام إسرائيل مؤخراً بمنع إمدادات الوقود إلي غزة علاوة علي أن اتفاق تصدير الغاز بين مصر وإسرائيل كان يمثل خطوة مهمة في بناء قاعدة من الحوافز الاقتصادية للتعاون بين البلدين علي مستويات أكبر، وأشارت الدراسة إلي أن مصر وإسرائيل لديهما شبكة من المصالح المتشابكة علي رأسها احتواء التوتر في غزة وحاجتهما للتواصل في سياق المفاوضات الجارية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولذلك ـ اختتمت الدراسة ـ فإن التواصل الاقتصادي بين